

# الرياض وواشنطن .. خطوات كبيرة لتعزيز التعاون الثنائي

## عبد العزيز الهندي من الرياض

أكد الأمير سعود الفيصل، وزير الخارجية، أن العلاقات بين الرياض وواشنطن شهدت خطوات كبيرة في خدمة المصالح المشتركة وتعزيز التعاون الثنائي، فيما أبرز وزير البترول والثروة المعدنية المهندس علي بن إبراهيم النعيمي تحاوب المملكة الإيجابية مع متطلبات المشترين للنفط ومن ضمنها الولايات المتحدة.

وقال وزير الخارجية في مؤتمر صحفي مشترك أمس في الرياض مع وزير البترول والثروة المعدنية إن العلاقات بين البلدين شهدت "عبر السنين خطوات كبيرة في خدمة المصالح المشتركة"، مشيراً إلى أن المحادثات بين خادم الحرمين الشريفين والرئيس الأمريكي "اتسمت بالضمومية والعمق والصرامة".

ويؤدده، بين وزير البترول والثروة المعدنية أن المملكة تستثمر بقوة في مجالات تطوير وزيادة إنتاج النفط وبناء المصافي، مشيراً إلى استثمار المملكة 90 مليار دولار في السنوات الأربع المقبلة في مجال زيادة الإنتاج وبناء المصافي.

وقال المهندس النعيمي "المملكة تتجاوب طبقاً لطلبات المشترين"، موضحاً بأنه و"خلال الأشهر الماضية وعندما انخفضت صادرات فنزويلا والمكسيك من النفط إلى الولايات المتحدة عوضت المملكة ذلك".



تصوير: هيد شديد - رويترز

الأمير سعود الفيصل وم. علي النعيمي في مؤتمر صحفي مشترك أمس.

أوضح أن اتفاقية أمن المنشآت تتعلق بالتدريب

## الفصل: لن يكون هناك أي طرف آخر يحمي المنشآت غير السعودية

البحرين الشريفين والرئيس الأمريكي هذا المساء (أمس).

وأضاف "أود أن أشير إلى أن المملكة تابعت باهتمام خطاب الرئيس الأمريكي في الكونغرس الإسرائيلي، وجميعنا يدرك خصوصية العلاقة الأمريكية الإسرائيلية وأبعادها السياسية، غير أنه من المهم التأكيد أيضا على الحقوق التاريخية والسياسية المشروعة للشعب الفلسطيني بموجب القانون الدولي وقراراته الشرعية التي لا زالت مصدرة من قبيل الاحتلال الإسرائيلي".

وقال وزير الخارجية "كما أننا نتفق تماما والرؤية التي طرحها فخامته حول حق الشعوب في العدالة والتسامح والحرية والأمل، والشعب الفلسطيني في أمس الحاجة إلى التمتع بهذه المبادئ والحقوق التي حرم منها على مدى الستين عاما، ولعل حجم المعاناة الإنسانية التي يبرز تحتها سكان الضفة الغربية وفي ظل سياسة العقوبات الجماعية التي تمارس ضدها".

وأضاف "وحن نعتقد أن تأكيد حق شعب في الوجود ينبغي ألا يشطب أو يلغى الحقوق المشروعة للشعب الآخر، ومن هذا المنطلق تأتي أهمية اجتماع أنابوليس في تأكيد على التحل الشامل والهدم والعدا للنازح القاطن، على مبدأ ضمان حقوق الشعبين الإسرائيلي الفلسطيني في دولتين مستقلتين تعيشان جنبا إلى



وزير الخارجية يتحدث في مؤتمر صحفي أمس. تصوير: هارز جنبري - أ.ب.

مجال أمن المنشآت النفطية، قال الأمير سعود الفيصل "الاتفاقية في مجال التدريب وتبادل الخبرات ولن يكون هناك أي طرف آخر يحمي المنشآت غير السعودية" النفطية. وهي شأن آخر، أوضح وزير الخارجية أنه "في إطار البحث الشامل للأوضاع الإقليمية والدولية ومستجابتها، سيكون هناك تركيز أساسي على عملية السلام في مباحثات خادم

أمن المنشآت والبنية التحتية، وتم التوقيع على مذكرة تفاهم للتعاون في مجال الطاقة النووية ومجالات الطاقة الأخرى، كما تبادل الجانبان مكاتبات دبلوماسية بخصوص استكمال مناقشة نص اتفاقية للتعاون العلمي والتقني، للتوقيع عليها في المستقبل القريب. وفي رد على سؤال عن طبيعة اتفاقية التعاون التقني في

شهد الأمير سعود الفيصل، وزير الخارجية، على أن أمن المنشآت النفطية في المملكة يتولاها الأمن السعودي، مشيرا إلى أن اتفاقية أمن المنشآت التي وقعت أمس بين الرياض وواشنطن تتعلق بالتدريب.

ويبين في مؤتمر صحفي أمس في الرياض مع وزير البترول والثروة المعدنية المهندس علي بن إبراهيم النعيمي أن مباحثات القيادة بين خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز والرئيس الأمريكي جورج بوش جرت في أجواء ودية.

وقال الأمير سعود "شهدت العلاقات السعودية الأمريكية عبر السنين خطوات كبيرة في خدمة المصالح المشتركة، وتعزيز التعاون الثنائي في العديد من المجالات الاقتصادية والتجارية والتقنية والثقافية وغيرها من المجالات، وخلال هذه العلاقات التاريخية تعاملنا مع العديد من التحديات الدولية والإقليمية التي واجهتنا من خلال التعاون والتساور والتنسيق المستمر، وذلك في إطار أهدافنا المشتركة خدمة الأمن والسلام الدوليين".

وتابع قائلا "بهذه الروح، جرت المحادثات بين خادم الحرمين الشريفين والرئيس الأمريكي، التي اتسمت بالثمومية والعمق والصراحة، موضعا أنها جرت أيضا في أجواء ودية".

وأضاف "وأثمرت عن دعم العلاقات الثنائية بالتوقيع على اتفاق للتعاون التقني في مجال

الرامية إلى تحقيق أمن العراق واستقراره والحفاظ على وحدته الوطنية واستقلاله وسيادته وسلامته الإقليمية. وعبر الأمير سعود الفيصل عن ترحيب المملكة ببيان المبادئ الخاص بالميثاق العائنية تمكاضحة الإزهاب الشوي، وكذلك بمبادرة الأمن من انتشار الأسلحة ومبادئ الحظر، ويأتي تأييد المملكة للمبادراتين في إطار دعمها للجهود الدولية والإقليمية لإيجاد منطقة الشرق الأوسط والخليج والعالم من خطر انتشار الأسلحة النووية، وأسلحة الدمار الشامل برمتها، وضرورة خضوع جسميخ الاستخدامات السلمية للطاقة النووية لمعايير وأجراءات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتحت إشرافها

اللجنة العربية يعكس بشكل كبير القرار الذي صدر أخيراً في الجامعة العربية، مبيناً أن موضوع السلاح كان يمكن أن يكون أكثر وضوحاً في الاتفاقية الأخيرة بين الأكثرية والمعارضة. وأكد الأمير سعود الفيصل أن المملكة "تأخذ المسافة من جميع الأطراف" في لبنان، مشدداً في الوقت نفسه على أن المملكة "لا تأخذ المسافة نفسها ممن هو على حق ومن هو على باطل واستخدام السلاح إجراء خاطئ". وفي الشأن العراقي، قال وزير الخارجية العراقية في كشف الحقائق عن التدخل الخارجي التي ينبغي التعامل معها بحزم، حتى لا تعرقل جهود الحكومة العراقية والجهود الدولية

المشروعة لتمكينها من الاضطلاع بهذه المسؤولية". وشدد وزير الخارجية على الالتزام بالأسس الدستورية وعناصر الحل التوافقي الشامل للمبادرة العربية، التي تنص على البدء بالانتخاب الفوري للرئيس التوافقي اعتماد ميشال سليمان، وتشكيل حكومة وحدة وطنية، والشروع في مراجعة قانون الانتخاب. فيما يتعلق بالعراق، تعتقد أن توصيات الاجتماع الموسع الأخير لدول الجوار بالكويت، تشكل إطاراً مناسباً لمعالجة الأوضاع في العراق على ضوء المستجدات، وخاصة فيما يتعلق بالدعوة إلى الإسراع في إطلاق العملية السياسية الشاملة التي تستوعب جميع العراقيين دون استثناء". وأضاف "ما توصلت إليه

جنب في أمن وسلام وولام". وأشار إلى أن "استمرار إسرائيل في سياسية توسيع المستوطنات على الأراضي الفلسطينية، وإجراءاتها الأحادية الجانب، من شأنه إضفاء المزيد من التعميمات على الوضع، وتعطيل العملية السلمية". وفيما يتعلق بالأزمة اللبنانية، قال الأمير سعود الفيصل "لا بد لنا أن ننوه بالجهود التي بذلتها اللجنة العربية التي أسفرت عن الانفراج الذي شهدته الأزمة اللبنانية، وفأمل أن تستمر إجراءات فتح كل من مطار وميناء بيروت الدوليين، وجميع الطرق، وعودة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبيل الأحداث الأخيرة، وعدم تكرارها". وقال "المملكة إذ تعبر عن دعمها ومساندتها لما تم التوصل إليه من اتفاق يستند إلى الدستور اللبناني واتفاق يستند إلى الدستور اللبناني واتفاق الطائف، فإنها تؤكد على أن المحك الحقيقي يتوقف على التطبيق الكامل والشامل لبنود هذا الاتفاق، خاصة لجهة رفض استخدام العنف المسلح لتحقيق أهداف سياسية، كما أنها ترى أهمية ضمان عدم استخدام السلاح مجدداً ضد اللبنانيين، حتى يحقق الحوار اللبناني أهدافه في الحل الدائم للأزمة دون أي ضغوط وبعيداً عن تهديد السلاح. مع التأكيد على ضمان أهم الحقوق السيادية للدولة المتمثلة في الحفاظ على السلم وإعلان الحرب، وتعزيز قدرتها بكل الوسائل